



مدريد تسلح السعودية أيضاً:

# «إحياء العلاقات»... فوق جثث

في الوقت الذي تشغل فيه الصحف بتغطية توقيع صفقة الأسلحة «الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة» في الرياض من جهة، وتبرير وزير الدفاع البريطاني صفقات الأسلحة بالحديث عن «حق السعودية في الدفاع عن نفسها» من جهة أخرى، تقترب إسبانيا من إبرام صفقة تسليح لا تقل ضخامة

## رنا حربي

ووفق الدراسة، سجلت السعودية بين 2012 و2016 ارتفاعاً قياسياً في وارداتها من السلاح بلغ 212 في المئة، مقارنة مع الفترة الممتدة ما بين 2007 و2011، لتصبح المملكة اليوم ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم بعد الهند، ومن بعدها الإمارات في المركز الثالث. كذلك احتلت السعودية المركز الرابع عالمياً في حجم الإنفاق العسكري في 2016، بعدما كانت في المركز الثالث من حيث الإنفاق، والأول من حيث الاستيراد في 2015. ووفق بيان موازنة السعودية 2017، خصصت الرياض نحو ثلث موازنتها (76,7 مليار دولار)، للقضايا الأمنية والعسكرية والأمن، وفي وقت تواصل فيه عدوانها على اليمن للعام الثالث على التوالي.

ونظراً إلى كونها دولة لا تصنع الأسلحة، تستورد الرياض أسلحتها بدرجة أولى من الولايات المتحدة (52%)، البلد الذي يبيع ثلث السلاح في العالم، تليها بريطانيا (27%)، ثم إسبانيا (4,2%)، البلد الذي يحتل المركز السابع عالمياً والرابع أوروبا في سباق تصدير الأسلحة. ووفق (SIPRI)، استحوذت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا على خمس تجارة السلاح العالمية بين 2011 و2016، أي بعد بداية ما يعرف بـ«الربيع العربي»، في حين ارتفعت صادرات الأسلحة الإسبانية بنسبة 55 في المئة في الفترة نفسها.

«غالباً ما يتم شحن الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية عبر ميناء بلباو... لكنها كانت المرة الأولى التي كنت على وشك أن أشارك في نقل الأسلحة إلى دولة تنتهك حقوق الإنسان... وترتكب جرائم حرب وتقتل المدنيين الأبرياء في اليمن». هكذا شرح رجل الإطفاء الإسباني إينازيو روبلز، الشهر الماضي، سبب رفضه الإشراف على شحن 4 آلاف طن من الأسلحة والذخائر الإسبانية إلى السعودية في آذار من العام الجاري. وفي حين يواجه فيه روبلز خطر تعليقه من عمله لمدة أربع سنوات، ألقت قضيته الضوء على صفقات التسليح بين الرياض ومدريد، التي شهدت في السنوات الماضية ازدهاراً في تجارة الأسلحة، ولا سيما إلى الشرق الأوسط. تشير دراسة أجراها «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (SIPRI) إلى أن تجارة الأسلحة العالمية وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال السنوات الخمس الماضية (2012-2016)، وأن واردات الأسلحة من قبل دول الشرق الأوسط ارتفعت بنسبة 86 في المئة، متوقعة ارتفاعاً أكثر في ظل استمرار العمليات العسكرية والاحتلال في سوريا والعراق واليمن، وزيادة حدة التوتر بين دول المنطقة، ولا سيما بين السعودية وإيران.

من تظاهرات في صنعاء أول من أمس هتفت بزيارة ترامب للسعودية (أف ب)



وصلت العلاقات بين السعودية وإسبانيا إلى أوجها في فترة حكم خوان كارلوس الأول (أف ب)



تعدّ السعودية اليوم ثاني أكبر زبون للأسلحة الإسبانية

تراهن الشركات الإسبانية على المشاركة في تحقيق «رؤية 2030»



الملك الإسباني فيليب السادس، إلى السعودية بتوقيع اتفاق عسكري لبيع سفن حربية بقيمة 2,1 مليار دولار إلى الرياض. وفي حين لم يعلن رسمياً عن الصفقة، أكد المتحدث باسم شركة «نافانتيا»، وهي شركة إسبانية خاصة لصناعة الأسلحة، آنذاك «أن المفاوضات متقدمة جداً لبناء خمس سفن حربية من طراز أفانتى 2200 سيتم بيعها» إلى المملكة التي تصدر قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على التجهيز العسكري

التي اشترت في ذلك العام أسلحة إسبانية بأكثر من 500 مليون يورو. ووفق الأرقام، تعتبر السعودية اليوم ثاني أكبر زبون للأسلحة الإسبانية، مع استحوذها على 12 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة، التي لا تزال تستخدم حتى اليوم في عمليات القصف التي ذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين في «البلد العربي الأشد فقراً».

ففي 8 كانون الثاني، عرض موقع «Yemen Fights Back»، صوراً لقاذفة قنابل من طراز «C90» من بين البنادق الآلية والذخائر والوثائق الشخصية التي تركها المرتزقة السعوديون في محافظة الطوال على الحدود اليمنية - السعودية. وبعد أسبوع، كشف الموقع ذاته قاذفتين من الطراز ذاته في المنطقة الحدودية. ويذكر أن الشركة المصنعة لهذه الأسلحة هي «إنستالازا» الإسبانية. وبعد أكثر من شهر، تم تداول فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، يظهر فيه الحوثيون في مديرية مندي اليمنية، بالقرب من البحر الأحمر، وهم يحتفلون باستيلائهم على سيارة BMR-600، وهي مركبة عسكرية من تصنيع شركة «إناسا» الإسبانية. وكانت الصحف الإسبانية، مع بداية العام الجاري، قد ربطت زيارة

## صفقات «غير شرعية»

تهاجم المنظمات الحقوقية العالمية الدول التي لم تعلق صفقات التسليح مع السعودية، وتتهمها بالتواطؤ مع تحالف العدوان في اليمن، الذي تحمّله مسؤولية سقوط أعداد كبيرة من المدنيين (يشكلون غالبية الضحايا وفق الأمم المتحدة). وسبق أن نددت كل من «منظمة العفو الدولية»، «مؤسسة السلام»، «منظمة السلام الأخضر» و«أوكسفام» بقرار مدريد تصدير معدات عسكرية إلى السعودية، على الرغم من «إمكانية استخدامها في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان». من جهتها، طالبت «منظمة العفو الدولية» إسبانيا بشكل خاص بإعادة النظر بصفقات الأسلحة، التي وصفها خبير الأسلحة في فرع المنظمة في إسبانيا بـ«غير الشرعية».

ففي 2013، أظهر تقرير للحكومة الإسبانية أن صادرات بلادها من المواد العسكرية والأسلحة ارتفعت إلى الضعف، وذلك بفضل صفقات التسليح مع دول خليجية مثل السعودية والإمارات. وبعد عامين، وتزامناً مع بدء العدوان السعودي على اليمن، تعمّقت العلاقات العسكرية بين مدريد والرياض،

